الأمم المتحدة

A/HRC/16/58

الجمعية العامة

Distr.: General
21 February 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة عشرة
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية*

موجز

يغطّي هذا التقرير الذي أعده المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النصف الثاني من عام ٢٠١٠ ومطلع عام ٢٠١١. وقد شهدت تلك الفترة بعض أشد الأوضاع تقلُّباً في شبه الجزيرة الكورية منذ الحرب التي دارت بين الكوريتين ومحاولات تغيير القيادة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويتناول التقرير الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية، ويسلط الضوء على التدهور المتواصل لحالة حقوق الإنسان في البلد. قد لا يكون التقرير مُلِماً بجميع انتهاكات حقوق الإنسان، ولكنه يقدم بالتأكيد فكرة عن الحالة السائدة في البلد فيما يتعلق بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وسيُعالَج في تقارير المقرر الخاص المقبلة إلى الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان عدد من المسائل الأخرى التي ربما لم يتعرض لها هذا التقرير.

* تأخر تقديم هذا التقرير.

(A) GE.11-11060 280311 290311

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٢	٣
ثانياً –	المنهجية	٣-٨	٣
ثالثاً –	نظرة عامة عن الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٩-٦٦	٤
	ألف- الأسر المنفصلة ولمّ شملها	١٥-١٧	٦
	باء – حالات الاختطاف بعيد الحرب وفي مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار	١٨-٢٥	٧
	جيم- الغذاء والحالة الاقتصادية التي لها أثر على الحق في الغذاء	٢٦-٤٠	٩
	دال – تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطيـــة مع الآليات الدولية لحقـــوق الإنسان	٤١-٤٣	١٣
	هاء – الإصلاحات القانونية داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	٤٤-٤٥	١٤
	واو – حرية الرأي والتعبير	٤٦-٥٠	١٥
	زاي- مرافق الاحتجاز والإصلاحيات	٥١-٥٧	١٦
	حاء- طالبو اللجوء والاتجار بالأشخاص	٥٨-٦٦	١٨
رابعاً –	الاستنتاجات والتوصيات	٦٧-٧٦	٢٠

أولاً – مقدمة

١- أنشأت ولايةَ المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أول مرة لجنةُ حقوق الإنسان في عام ٢٠٠٤ بموجب القرار ١٣/٢٠٠٤. ومنذئذ، يجري تمديدها سنوياً. ووفق ما هو مطلوب بموجب القرار، يقدم المقرر الخاص تقريرين، أحدهما إلى مجلس حقوق الإنسان والآخر إلى الجمعية العامة. وهذا هو التقرير الرئيسي الأول للمقرر الخاص الحالي إلى مجلس حقوق الإنسان منذ تعيينه في آب/أغسطس ٢٠١٠. ويستند إلى زياراته الأولى إلى المنطقة. وقد عرض في تقريره الأول إلى الجمعية العامة بالأساس المنهجية الواسعة التي يود اعتمادها في الاضطلاع بولايته.

٢- وبالإضافة إلى نظرة عامة عن الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قدم المقرر الخاص أيضاً استنتاجات وتوصيات إلى هذا البلد وإلى المجتمع الدولي.

ثانياً – المنهجية

٣- اعتمد المقرر الخاص في جمع المعلومات على عدد من المصادر من أجل إعداد تقرير يتسم بالشمولية قدر الإمكان ويستوعب أفكاراً متنوعة. واضطلع المقرر الخاص ببعثتين إلى المنطقة، أولاهما إلى جمهورية كوريا (من ٢٢ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠) والثانية إلى اليابان (من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١). والغرض من زيارتيه تقييم حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من حيث تأثيرها على جمهورية كوريا واليابان. وقد قرن المقرر الخاص بين الملاحظات والمعلومات التي جمعها خلال البعثتين الميدانيتين وبين التقارير ومحاضر المقابلات والورقات الإعلامية التي جمعتها منظمات غير حكومية ومكاتب الأمم المتحدة ومصادر أخرى عديدة موثوق بها. وفي كلا البلدين، التقى المقرر الخاص بمسؤولين حكوميين ومنظمات غير حكومية ومكاتب الأمم المتحدة وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٤- وجاء قرار المقرر الخاص بالسفر إلى جمهورية كوريا واليابان للتعويض عن طلبه الإذن بدخول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فبين تاريخ تعيينه وموعد بعثته إلى كل من جمهورية كوريا واليابان، طلب عقد اجتماعات مع مسؤولي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الموجودين في نيويورك وجنيف. وكتب إلى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتمساً السماح له بدخول البلد، فرُفِض طلبه. غير أن هذا الرد السلبي لن يثنيه عن السعي إلى دخول جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو عن التعامل مع سلطاتها في المستقبل.

٥- وخلال بعثته إلى جمهورية كوريا، عقد اجتماعات مع وزير الشؤون الخارجية ونائب وزير سياسة التوحيد وأعضاء الائتلاف البرلماني من أجل لاجئي كوريا الشمالية وحقوق الإنسان والمدير العام لمكتب حقوق الإنسان في وزارة العدل. كما التقى بممثلي اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان ومنظمات غير حكومية وطنية ودولية ودبلوماسيين وأشخاص آخرين معنيين.

٦- واستمع إلى إفادات بشأن عدد من المسائل، من قبيل عمليات الاختطاف والأسر المنفصلة وانتهاكات حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والاتجار بالأشخاص والانتهاكات التي يتعرض لها طالبو اللجوء في طريقهم إلى جمهورية كوريا وحالة اللاجئين والحالة الراهنة للاجتماعات المتعددة الأطراف، التي لها آثار على الوضع في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٧- وخلال بعثته إلى اليابان، عقد المقرر الخاص اجتماعات مع كل من وزير الشؤون الخارجية ووزير العدل والوزير المكلف بقضايا الاختطاف ونائب الوزير الأقدم المكلف بقضايا الاختطاف والسفير المكلف بحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية ونائب الوزير بالوكالة للسياسة الخارجية والمدير العام لقسم شؤون آسيا ومنطقة المحيط الهادئ بوزارة الشؤون الخارجية. كما تفاعل مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية ومع دبلوماسيين ووكالات الأمم المتحدة وأشخاص آخرين معنيين يعملون في مجال حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٨- وأكّدت اجتماعات المقرر الخاص التقارير المتعلقة بالحالة الإنسانية المزرية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبغياب حقوقه المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وشكلت مسألة اختطاف المواطنين اليابانيين السبعة عشر من قبل عملاء لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية محور التركيز الرئيسي لعدة مناقشات مع مسؤولين حكوميين وممثلين للمجتمع المدني في اليابان.

ثالثاً - نظرة عامة عن الحالة الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٩- في آب/أغسطس ٢٠١٠، تعرضت المنطقة الشمالية الغربية من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لأمطار غزيرة وفيضانات تسبب فيها تساقط للأمطار لم يسبق له مثيل في المنطقة الشمالية الشرقية من الصين. كما فاقمت هذه الفيضانات وآثارها النقصَ الغذائي الحاصل في البلد. وقد أصيبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأضرار وخسائر بليغة مست ٦ من أصل ١٢ محافظة.

١٠- وبالإضافة إلى مشكل توافر الأغذية، تعرضت المدارس كذلك لأضرار بليغة. فقد تضرر نحو ٣١٦ بناية مدرسية كلياً أو جزئياً، ما أعاق الاستمرار العادي للموسم الدراسي

بعد الإجازة الصيفية[1]. فلدى إعادة فتح المدارس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وجد كثير من الأطفال أن مدارسهم إمّا جرفتها المياه أو في حالة من الدمار الشديد. وقُدِّر أن نحو ٢٨ ٠٠٠ طفل، من روضة الأطفال حتى مرحلة التعليم الثانوي، لم يعد لديهم أي فصل دراسي يعودون إليه واضطروا إلى الدراسة في الهواء الطلق أو بالتناوب في فصول دراسية أو مدارس أخرى[2].

١١- وفي الأشهر الأخيرة، تمثل أحد التطورات الرئيسية في المضمار السياسي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في التحضيرات لخلافة كيم جونغ - أون لكيم جونغ - إيل. وفي ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، أفادت وكالة الأنباء المركزية الكورية الرسمية بأن حزب العمال الكوري سيعقد اجتماعاً في مطلع أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ لانتخاب "هيئة قيادته العليا". واعتُبر هذا على نطاق واسع خطوة في اتجاه عقد مؤتمر للحزب[3]، وهو ما قد يبشِّر بنقل السلطة. وبعد كثير من التخمين، رُقِّي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ كيم جونغ - أون، أصغر أبناء كيم جونغ - إيل، إلى اللجنة المركزية لحزب العمال ولجنته العسكرية المركزية وإلى رتبة فريق في الجيش الشعبي الكوري، ما جعله في موقع خلافة والده، كيم جونغ - إيل. ويجعل اختيار كيم جونغ - أون كأحد نائبي رئيس لجنة الدولة للدفاع الوطني واللجنة المركزية العسكرية للحزب في موقع لخلافة كيم جونغ - إيل في منصب رئيس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

١٢- كما شهدت الأشهر الأخيرة توتراً لم يسبق له مثيل في المنطقة. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نيران المدفعية على جزيرة يونبيونغ في جمهورية كوريا، ما تسبب في وفاة مدنيَّين وشخصين من أفراد جيش جمهورية كوريا. ويسلِّم المقرر الخاص بخطورة هذه الأعمال العسكرية التي صعدت مستويات التوتر بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد أعرب عن تعاطفه مع الضحايا ودعا إلى ضبط النفس واعتماد تدابير لتخفيف التوتر. وتبرز هذه التطورات أهمية وضرورة استئناف الاجتماعات المتعددة الأطراف بمشاركة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويود المقرر الخاص أن يكرر أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا ينبغي أن تجد نفسها معزولة في ظرف هي فيه في أمس الحاجة إلى دعم وتعاون المجتمع الدولي، وذلك لمعالجة حالة حقوق الإنسان ولتلبية الاحتياجات الإنسانية على حد سواء.

---

(١) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، "العودة إلى المدرسة بعد الفيضانات". ويمكن الحصول على المرجع من www.unicef.org/dprk/reallives_7371.html.

(٢) المرجع نفسه.

(٣) لم ينعقد مؤتمر الحزب منذ عام ١٩٨٠.

١٣- كما خلَّف قصف جزيرة يونبييونغ انعكاسات سلبية على تزويد جمهورية كوريا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالمعونات الإنسانية وعلى مسائل من قبيل لم شمل الأسر. وسيعالج المقرر الخاص هذه الشواغل لاحقاً في هذا التقرير.

١٤- وشرعت المحكمة الجنائية الدولية في بحث ما إذا كان هناك ما يمثل جريمة مشمولة باختصاصها تكمن في إغراق "تشيونان"، وهي سفينة حربية تابعة لجمهورية كوريا، أصابها توربيد يزعم أنه أُطلِق عليها، في ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ من غواصة تابعة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ما تسبب في موت ٤٦ شخصا، وكذلك قصف جزيرة يونبييونغ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، ما أدى إلى مقتل مدنيَّين وجرح أشخاص آخرين كثيرين. ويفسح نظر المحكمة في الحادثتين المجال لبحث قضية المساءلة على جرائم أخرى زُعِم أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ارتكبتها، ومنها مسألة الاختطاف التي يناقشها المقرر الخاص لاحقاً في هذا التقرير.

ألف - الأسر المنفصلة ولُمّ شملها

١٥- شكَّل تيسير لمِّ شمل الأسر المنفصلة في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من خلال عملية مؤقتة للم شمل أسر مفرقة بين الكوريتين تطوراً حظي بالترحيب. وكانت الأسر المعنية منفصلة لمدة ستة عقود. وكان لقاؤها المناسبة الثامنة عشرة للم شمل الأسر عبر الحدود منذ أن عقد البَلَدان قمَّتهما التاريخية الأولى في عام ٢٠٠٠. ويضم كل لقاء للم شمل الأسر عبر الحدود نحو ١٠٠ أسرة من كل جانب، وهذا رقم هزيل بالمقارنة مع عدد الأشخاص المتأثرين بانفصال الأسر. ورغم أن لم شمل الأسر مؤقت في طابعه، حيث يضطر أفراد الأسر إلى العودة إلى البلد الذي أتوا منه بعد لقائهم القصير، فإنه يمنح بعض السلوى للأسر التي لم تر أحبابها عقوداً من الزمن. ويكرر المقرر الخاص أنه توجد حاجة ملحة لزيادة وتيرة لقاءات لم شمل الأسر وانتظامها. ويشدد على الطابع الملحِّ لهذه التدابير بالنظر إلى أن أفراد الأسر المنفصلين إمّا طاعنون في السن أو ماتوا. ومنذ وقوع الحرب الكورية في الفترة ١٩٥٠-١٩٥٣، طلب زهاء ١٢٨ ٠٠٠ كوري من جمهورية كوريا لقاء أفراد أسرهم الموجودين في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وقد مات منهم نحو ٤٠ ٠٠٠ مخلفين وراءهم ٨٣ ٠٠٠ شخص آخر أو نحو ذلك على قائمة انتظار لقاءات لم الشمل. وبالنسبة لمن توفقوا حتى الآن في لقاء أفراد أسرهم خلال أحد لقاءات لم شمل الأسر عبر الحدود، قد تكون هذه آخر مرة تتاح لهم هذه الفرصة لأن الأولوية ستعطى الآن لمن تبقّى ممن لم يحظوا بفرصة لمِّ شملهم بأسرهم.

١٦- وفي عدة مناسبات فيما مضى، اشترطت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسبقاً لاستئناف لقاءات لم شمل الأسر بصفة منتظمة أن تهبها جمهورية كوريا مئات الآلاف من

أطنان الأرز والسماد. ويحث المقرر الخاص بإلحاح على عدم فرض مَطالب من هذا القبيل كشرط أساسي للم شمل الأسر.

١٧- ويلاحظ المقرر مع الأسف أن المباحثات بين منظمة الصليب الأحمر في كلا البلدين بشأن مواصلة لقاءات لم شمل الأسر قد عُلِّقت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وذلك في أعقاب إطلاق نيران المدفعية على جزيرة يونبييونغ. وتحقيقاً لمصلحة الأسر المنفصلة، يحث على استئناف عملية لم شملها ويدعو إلى زيادة وتيرتها وانتظامها في الأشهر والسنوات القادمة.

باء - حالات الاختطاف بُعَيد الحرب وفي مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار

١٨- لا يعرف حالياً على وجه الدقة عدد الأشخاص المنتمين إلى جمهورية كوريا الذين اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الحرب الكورية[٤]. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، بدأ اتحاد أسر المختطفين خلال الحرب الكورية تجميع "القائمة الموحدة للمختطفين خلال الحرب الكورية". وتتضمن القائمة نحو ٧٠٠ ٩٤ اسم مفصلة وفقاً لبنود ثمانية، منها الاسم، والجنس، والسن، والوظيفة، والشركة والمنصب، وتاريخ الاختطاف ومكانه، والعنوان وقت الاختطاف[٥].

١٩- وتفيد تقارير بأن نحو ٨٨,٢ في المائة من مجموع حالات الاختطافات تم خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب (تموز/يوليه وآب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٥٠)[٦]. وعلاوة على ذلك، أُخِذ نحو ٨٠,٣ في المائة من المختطفين إما من بيوتهم أو بالقرب منها[٧]، ما يدل على أن هذه العمليات مقصودة ومنظمة. وجل المختطفين من الرجال، ولكن وظائفهم مختلفة على ما يبدو. فقد كان من بينهم مفكرون وموظفون حكوميون ورجال شرطة وجنود ومحامون ومدعون عامون وأعضاء في الجمعية الوطنية وصحفيون وطلاب وأساتذة ومدرسون.

٢٠- وخلال الاجتماعات مع حكومة جمهورية كوريا وممثلي منظمات غير حكومية وأسر المختطفين، استرعي انتباه المقرر الخاص إلى أن عمليات اختطاف أشخاص من جمهورية كوريا لم تنتهِ عقب وقف إطلاق النار. فقد تواصل اختطاف عدة أشخاص بعد

---

(٤) See Korea Institute for National Unification (KINU), *White Paper on Human Rights in North Korea 2009*, chap. V, sect. 1, "South Koreans Abducted and Detained in North Korea" (Seoul, 2009, KINU), p. 452.

(٥) المرجع نفسه، الصفحة ٤٥٨.

(٦) المرجع نفسه، الصفحة ٤٥٥.

(٧) المرجع نفسه، الصفحة ٤٥٦.

الحرب: فحسبما أوردته تقارير، اختُطف وأُخِذ إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ وقف إطلاق النار في الحرب الكورية ما مجموعه ٨٢٤ ٣ شخصاً، عدد منهم صيادو أسماك. واحتُفِظ بهم، فيما يزُعِم، رغماً عنهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لفائدة في الاحتفاظ بهم. وقد أُعيد منهم ما مجموعه ٣١٠ ٣ إلى جمهورية كوريا بعد احتجازهم مدة تراوحت بين ستة أشهر وسنة[٨]. وجمع المقرر الخاص من خلال مقابلاته مع منظمات غير حكومية معلومات مفادها أنه يوجد حاليا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نحو ٥٠٠ أسير و٥٠٠ مختطف آخر. وهناك روايات مماثلة على لسان نحوُ ٨٠ أسيراً و٨ مختطفين استطاعوا الهرب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والعودة إلى جمهورية كوريا. غير أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تطور مفاجئ للأحداث، تنكر حالياً وجود أي من هؤلاء المختطفين.

٢١- وقد اتخذت جهات فاعلة شتى عدداً من المبادرات منذ تجميع اتحاد أسر المختطفين خلال الحرب الكورية لقائمته في آذار/مارس ٢٠٠٢. ففي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨، دعت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوريا حكومة جمهورية كوريا إلى أن تسن قانوناً خاصاً للتحقيق في حالات الاختطاف وتقديم تعويضات ووسائل لتخفيف المعاناة إلى أسر من اختُطِفوا وأُخِذوا إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية[٩]. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نقح اتحاد أسر المختطفين خلال الحرب الكورية وحدَّث قائمته. وطالب بتحقيق نتائج أسرع فيما يتعلق بوضع المختطفين خلال الحرب الكورية وبعودتهم سريعا. وعدا إثارة مسألة المختطفين في عدد من اجتماعات لجنة الصليب الأحمر في كلا الكوريتين وتقديم تفاصيل عن المختطفين إلى سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا يزال يُنتَظر تحقيق نتائج في تسوية المشكِلة وخلال الاجتماع الوزاري الخامس عشر بين الكوريتين (٢١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٥)، اتفقت جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على "التشاور بشأن المسائل الإنسانية"، بما في ذلك تأكيد وضع المفقودين خلال الحرب. وتواصل هذا التشاور خلال الاجتماع السادس للجنة الصليب الأحمر في كلتا الكوريتين والاجتماع الوزاري السادس عشر بين الكوريتين في عام ٢٠٠٥. وخلال اللقاء الثالث عشر للم شمل الأسر الذي عُقِد في آذار/مارس ٢٠٠٦، بُذِلت محاولة لإدراج أسر المختطفين وقُدِّم لهذا الغرض طلب لتأكيد أماكن وجود أربعة مختطفين، ولكن لم يؤكَّد أي منها.

٢٢- كما استمع المقرر الخاص باهتمام بالغ إلى رغبة حكومة جمهورية كوريا وشعبها في معالجة حالة المختطفين والنظر في مسألة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا الصدد، يناشد المقرر الخاص سلطات جمهورية كوريا الشعبية

---

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ٤٦٠.

(٩) المرجع نفسه.

الديمقراطية بأن تتعاون مع جمهورية كوريا من أجل التسوية الفعالة لمشكل المختطفين الـــذي طال أمده.

٢٣- وفي اليابان، شكلت مسألة الاختطاف أيضاً قضية مهمة في عدة اجتماعات ولقاءات إعلامية. وحتى يومنا هذا، لم يعد إلى اليابان إلاّ ٥ من أصل ١٧ مختطفاً تم تحديدهم، بينمـــا لا تزال ملفات ١٢ حالة أخرى عالقة. وفي هذا الصدد، لمح المجتمع الدولي بصيصاً من الأمل بين عام ٢٠٠٢ عندما نمَّ مؤتمر قمة اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إشارات إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مستعدة للاعتراف بعمليات الاختطاف التي قامت بها وعام ٢٠٠٨ عندما وافقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنشاء لجنة تحقيـــق تتمتع بالسلطة الكافية للنظر في المسألة. غير أنه لم تتحقق منذئذ أي نتيجة إيجابية و لم يُنفَّـــذ الاتفاق، وهذا ما يأسف له المجتمع الدولي كثيراً.

٢٤- إن الطابع الملِحَّ للمسألة بيِّن. فالمختطفون يشيخون وكذلك أفراد أسرهم في اليابان. وخلال بعثة المقرر الخاص إلى اليابان، أتيحت له فرصة اللقاء مع أســـر عـــدد قليـــل مـــن المختطفين واستمع لشكاواهم. وتعاطفاً منه مع المختطفين وأسرهم، تعهد المقرر الخاص بأن يتابع هذه المسألة عن كثب وبأن يبذل كل ما في وسعه ليبرِز في مختلـــف المحافـــل الدوليـــة قضيتهم، إلى جانب حالة حقوق الإنسان الأعم نطاقاً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

٢٥- وتجدر الإشارة إلى أن عددا من البلدان الأخرى، مثل لبنان وتايلند، شهدت هـــي الأخرى عمليات اختطاف من قبيل ما ينسب إلى ســـلطات جمهوريـــة كوريـــا الـــشعبية الديمقراطية. ويشدد المقرر الخاص على أن مسألة الاختطاف ليست مـــشكلا ثنائيـــا بـــين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان أو جمهورية كوريا وإنما تعني المجتمع الدولي ككل ولها صلات قوية ومباشرة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتقع بالتالي على عاتق سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مسؤولية تسوية هذه المـــسألة التي طال أمدها والنظر في المسائل الأعمّ المتصلة بحالة حقوق الإنسان والـــشؤون الإنـــسانية لشعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفيما يتعلق بحالات اختطاف مواطنين يابانيين، يحث المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الوعود التي قطعتها في آب/أغسطس ٢٠٠٨ بإعادة فتح التحقيق في القضايا العالقة. ومن أجل تحقيق تسوية فعالـــة لقضايا الاختطاف، لا يمكن استبعاد المسؤولية الجنائية الدولية للمسؤولين عنه.

جيم - الغذاء والحالة الاقتصادية التي لها أثر على الحق في الغذاء

٢٦- تشير مصادر شتى إلى انعدام الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطيـــة، ومن هذه المصادر معلومات جُمِعت بالتفاعل مع عدد من طالبي اللجوء ومنظمـــات غـــير حكومية تعنى بالحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن بين المصادر الأخرى المهمة للمعلومات بشأن الحالة الغذائية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعثة منظمة الأغذيـــة

والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي التي انتهت مؤخراً والتي جرت بطريقة منظمة للغاية.

٢٧- ويلاحظ المقرر الخاص أن البلد لا يزال يعاني من حالة انعدام الأمن الغذائي المزمنة ومعدلات سوء التغذية المرتفعة ومشاكل اقتصادية، ويلاقي صعوبات كبيرة في تلبية احتياجات سكانه الذين يبلغون نحو ٢٤ مليون نسمة[١٠]. وقد أكدت بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي التي جرت في أواخر عام ٢٠٠٨ حصول تردٍّ كبير في الأمن الغذائي في معظم أرجاء البلد في السنوات الأخيرة[١١]. وأيد حقيقة هذا التردي عددٌ من المنظمات غير الحكومية، في جمهورية كوريا واليابان على حد سواء، مع فوارق ضئيلة وبسيطة في الإحصاءات المتعلقة بالأمن الغذائي.

٢٨- ويرى المقرر الخاص أن عددا من العوامل ساهم في حالة انعدام الأمن الغذائي الراهنة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ومنها بِنية البلد الاقتصادية وسوء استخدام الموارد ونظام توزيع الأغذية والكوارث الطبيعية والظروف المناخية ونقص المُدخَلات الزراعية من قبيل البذور والأسمدة ومبيدات الآفات.

٢٩- وكان شتاء الموسم ٢٠٠٩/٢٠١٠ قاسياً وطويلاً على غير العادة، ما تسبب في تدني معدل سلامة القمح الشتوي والتأخر في غرس المنتجات الربيعية وفي زرع البذور في الموسم الرئيسي في حقول الأرز. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكِر في مقدمة هذا التقرير، ضربت عواصف مطرية غير عادية في حدتها معظم أرجاء البلد فتسببت في فيضانات على الصعيد المحلي وخسارة في المحاصيل ألحقت أضراراً هيكلية لقنوات الري والسدود[١٢].

٣٠- وتبقى حالة النقص الغذائي في عام ٢٠٠٩ (بما لها من تأثير على الوضع في عام ٢٠١٠) وخِيمة. فلم يتجاوز مجموع الإنتاج الإجمالي من الحبوب ٤,٢١ ملايين طن متري قبل السحن (٣,٣ ملايين طن بعد السحن) حيث أعاق الإنتاجَ الزراعي بحدة نقصُ السماد والوقود وتردي خصوبة التربة وعوامل هيكلية. ويبقى الشمال - الشرقي أشد أنحاء البلد تأثراً بانعدام الأمن الغذائي.

٣١- واستنتجت بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن عدداً كبيراً من الأسر المعيشية غير المُزارِعة ذات الدخل

---

(١٠) FAO, "GIEWS Country Brief on Democratic People's Republic of Korea" (September 2010). Available from www.fao.org/giews/countrybrief/country.jsp?code=PRK.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) منظمة الأغذية والزراعة، "تقرير خاص: بعثة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي لتقييم المحاصيل والأمن الغذائي إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية" (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

المنخفض عانت في الموسم ٢٠٠٩/٢٠١٠ من عجز كبير في الاستهلاك الغذائي حيث لم توفر الحبوب المستلَمة من نظام التوزيع العام في المتوسط سوى نحو نصف الاحتياج اليومي من السعرات. وتتألف الفئة السكانية التي يساعدها نظام التوزيع العام ممن يزاولون جميع الأنشطة الاقتصادية عدا العسكريين والمزارعين المنتمين إلى تعاونيات. ويحصل السكان العاملون في هذه الفئة على إيراد نقدي ويمكنهم شراء الحبوب بأسعار مدعمة. والحصة اليومية الموصى بشرائها من الحبوب لكل فرد في الأسرة هي ٥٧٣ غراماً، ما يناهز ٢٠٩ كيلوغرامات لكل شخص في السنة. ويتوقف، عمليا، كم الحبوب الذي تتلقاه هذه الفئة على مستوى الإنتاج على الصعيد الوطني في عام معين ويتقرر في شهري أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر لدى جني المحاصيل. وفي الموسم ٢٠٠٩/٢٠١٠، حصلت الأسر المعيشية على حصة مخفضة ناهزت في المتوسط ٣٧٥ غراما لكل شخص في اليوم أو ما يقارب ١٣٦ كيلوغراماً في السنة، وذلك لأنه حصل عجز في محصول الحبوب على الصعيد الوطني[١٣].

٣٢- ومن غير المحتمل أن يكون العجز قد سُدَّ بأغذية أخرى نظراً لضعف القوة الشرائية لهذه الأسر المعيشية[١٤]. إن نظام التوزيع العام لم يثبِت فعاليته خلال السنوات العديدة الماضية ويدعو المقرر الخاص حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تعيد النظر في سياستها في ضوء هذه التحديات بغرض كفالة ألاّ يُحرَم سكان الجمهورية من حقهم في الغذاء.

٣٣- ولا يزال توافر البذور والأسمدة ومبيدات الآفات ومبيدات الأعشاب يشكل مشكلاً، ولكن حصل بعض التحسن في عام ٢٠١٠ بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩. وربما تشكل مَكَنَنةُ المَزارع أكبر تحدٍّ للإنتاج الزراعي وتنطوي على أقوى الإمكانات لتحقيق التنمية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ما تم من إصلاح للجرارات القديمة واقتناء بعض الجرارات الجديدة مؤخراً، تحسَّن معدل الجرارات الزراعية التي تعمل حيث ارتفع إلى ٧٣ في المائة هذا العام من ٧٢ في المائة في عام ٢٠٠٩ و٥٧ في المائة في عام ٢٠٠٤[١٥]. ويود المقرر الخاص أن يحث حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على مواصلة عملها مع وكالات الأمم المتحدة كمنظمة الأغذية والزراعة التي تملك الخبرات التقنية اللازمة لمعالجة بعض دواعي القلق المثارة فيما يتعلق بمُدخلات الزراعة.

٣٤- وأُفيد بأن الإمداد بالطاقة الكهربائية، الذي يكتسي أهمية للري في المزارع التي تعتمد على المضخات، كان على العموم أفضل في عام ٢٠١٠. وفي الموسم ٢٠٠٩/٢٠١٠، مثلت

---

(١٣) انظر المرجع نفسه، الصفحة ١١.

(١٤) المرجع نفسه.

(١٥) المرجع نفسه.

الحصص الموزعة من الحبوب على الأسر المعيشية غير المزارِعة في المتوسط ٦٥ في المائة من الحصة المتوخاة، ووفرت نحو ٥٠ في المائة من القدر المطلوب من الطاقة[١٦].

٣٥- وارتفع سعر الأرز، الذي تأرجح بين ٤٠٠ و٥٠٠ وون بين آذار/مارس وحزيران/يونيه ٢٠١٠، بشكل حاد ليبلغ ٩٠٠ وون في منتصف تموز/يوليه ٢٠١٠ وحافظ على هذه المستويات منذئذ. وما انفكت الأسعار في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ترتفع منذ إصلاح نظام العملة في عام ٢٠١٠، فقد كانت بداية ١٠٠ وون فوصلت إلى ١ ٥٠٠ وون في أيار/مايو ٢٠١٠[١٧]. ويرى معظم المراقبين أن إصلاح نظام العملة قد أخفق وَفاق ضرره نفعه.

٣٦- وعلى أساس ما يستفاد من استهلاك كل فرد لزهاء ١٤٠ كيلوغراماً سنوياً في الأعوام الأخيرة وعدد من السكان يناهز ٢٤ مليون نسمة، يحتاج البلد إلى نحو ٣,٣٦ ملايين طن من الحبوب للاستهلاك البشري. وبالنظر إلى استعمالات أخرى من قبيل البذور والعلف وخسائر مرحلة ما بعد الحصاد وبعض التغيرات في المخزونات، قدرت منظمة الأغذية والزراعة الواردات المطلوبة بـ ١,١٠ مليون طن في الموسم التسويقي ٢٠٠٩/٢٠١٠ (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر). غير أن سد هذا العجز بواردات تجارية غير محتمل نظراً للعوائق الاقتصادية المتواصلة[١٨].

٣٧- ويلاحظ المقرر الخاص أن عدداً متزايداً من طلاب الكليات في مقاطعة كانغوون سيتركون الدراسة في عام ٢٠١١. ورغم أن حوادث الانقطاع عن الدراسة كانت متقطعة في الماضي، فإنها تنتشر حالياً في كل كلية في مقاطعة كانغوون. ويرتبط هذا المشكل بالحالة الاقتصادية، وبخاصة بعد سن قانون إصلاح نظام العملة، الذي خفَّض قيمة النقود بشكل حاد بين عشية وضحاها وترك كثيراً من الأسر المعيشية، ولا سيما تلك التي تعمل في التجارة، في مواجهة صعوبات اقتصادية[١٩].

٣٨- ولا يزال الفقراء، وبخاصة من يعيشون منهم في المناطق الحضرية، يواجهون آثار أسعار الأغذية المتصاعدة. ويُحتمل جدا أن تتردى الحالة المالية والاقتصادية لمعظم الأسر

---

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) Jenny Kang, “Smuggling stabilizes rice price” (Open Radio for North Korea, August 2010). Available from http://english.nkradio.org/news/273.

(١٨) "GIEUWS Country Brief".

(١٩) Good Friends: Center for Peace, Human Rights and Refugees, North Korea Today No. 369, October 2010.

المعيشية عقب التدابير النقدية التي اتخذتها الحكومة مؤخراً لتعويض العملة المخفضة القيمة بعملة رسمية جديدة لإجراء جميع المعاملات[٢٠].

٣٩- ويواصل المقرر الخاص دعوته المجتمع الدولي إلى أن يقدم المعونة الإنسانية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ألاّ تكون مرهونة بشروط سياسية. وينبغي بطبيعة الحال مزاوجة الجهود الإنسانية بتدابير قوية تتخذها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإصلاح بعض سياساتها الوطنية، بما في ذلك إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للاحتياجات الإنسانية في مخصصات ميزانيتها السنوية وإصلاح الهيكل القانوني اللازم لتعزيز حقوق الإنسان في البلد. وليس على الإطلاق تقديم المجتمع الدولي للمعونة الإنسانية الخارجية إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية شرطاً للوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بل هو مجرد حافز لمواجهة حالة الطوارئ. ويسلِّم المقرر الخاص كذلك بأنه من المهم الحرص على أن تصل هذه المعونة إلى من هم في أشد الحاجة إليها من السكان تماشياً مع سياسة "لا معونة بلا وصول" التي تعتمدها الأمم المتحدة منذ أمد طويل، والتي ينبغي أن تحترمها جميع الدول التي تتلقى المعونة.

٤٠- ولاحظ المقرر الخاص خلال بعثته بعض الجوانب الإيجابية على الصعيد الوطني في جمهورية كوريا فيما يتعلق بسياساتها إزاء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد شجعه تقديم جمهورية كوريا المعونة الإنسانية إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً خلال فترة الفيضانات التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٠. وتقديم جمهورية كوريا لنحو ٠٠٠ ٥ طن من الأرز و٠٠٠ ٢٥٠ كيس إسمنت إلى ضحايا الفيضانات التي وقعت في آب/أغسطس ٢٠١٠ في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مثال جيد على الدعم المقدم من جمهورية كوريا خلال الأزمة الإنسانية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. غير أن هذا الدعم توقف بسبب إطلاق نيران المدفعية على جزيرة يونبيونغ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

دال - تعاون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان

٤١- كما ذكر المقرر الخاص في تقريره الأول والكلمة التي وجهها إلى الجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، من المهم أن توضع في الاعتبار بعض العناصر الإيجابية فيما يتعلق بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومنها، على سبيل المثال، أن البلد طرف في عدد من صكوك حقوق الإنسان، من قبيل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل. غير أن هذه الخطوات الإيجابية ليست غاية في حد ذاتها بل تستلزم اتخاذ إجراءات إضافية لإعمال الحقوق المكفولة بموجب هذه الصكوك.

---

(٢٠) "GIEWS Country Brief".

٤٢- وفي عام ٢٠٠٩، خضعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للاستعراض الدوري الشامل في مجلس حقوق الإنسان. وسيتعين على حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توضح أي توصيات تقبلُها، وذلك تفادياً لإثارة أسئلة بخصوص التزام الدولة الطرف وتقويض غرض الاستعراض الدوري الشامل. وإذا لم تعرب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصراحة عن تأييدها لأي من التوصيات الـ ١١٧، سيُنظَر إليها حتماً على أنها لم تغتنم فرصة الاستعراض الدوري الشامل لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة التي تقع في البلد. وبصرف النظر عن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سيواصل المقرر الخاص النظر في بعض التوصيات والاستنتاجات الرئيسية لآلية الاستعراض الدوري الشامل وإمكانيات المتابعة.

٤٣- وينضم المقرر الخاص إلى عدد من الجهات الفاعلة في دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تصبح ضمن الأطراف الموقِّعة على اتفاقية القضاء على التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

هاء - الإصلاحات القانونية داخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

٤٤- فيما يتعلق بإصلاح الإطار القانوني للبلد، يرى المقرر الخاص أن أحد السبل الجيدة لإحراز التقدم يتمثل في الشروع في تحديد بعض أحكام الصكوك القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تحتاج إلى مطابقتها للصكوك الدولية لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، يعد الحكم القانوني الوارد في قانون العقوبات الذي يجيز عقوبة الإعدام فيما يتعلق بكثير من الجرائم العادية، بالإضافة إلى الفئات الرئيسية الخمس السابقة في قانون العقوبات، ضمن المجالات التي يمكن أن تبدأ فيها عملية الإصلاح القانوني. وبعد مراجعة قانون العقوبات في عام ٢٠٠٧، ثمة حاليا ٢٨ مادة تنص على عقوبة الإعدام فيما يخص جرائم الكثير منها جرائم عادية[٢١]. وبالإضافة إلى هذا، ينبغي للحكومة أن تلغي الإعدام العلني في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. واطلع المقرر الخاص باهتمام على رد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بصدد دواعي القلق التي أثيرت خلال الاستعراض الدوري الشامل بخصوص الإعدام العلني. فقد حاولت تبرير الإعدام العلني بقولها إنه يجري بطلب من أفراد الأسر المعنية. ويود المقرر الخاص أن يوضح في البداية أنه لا يوجد أي مبرر للإعدام العلني، سواء بطلب من الأسر المعنية أو بدونه.

---

(٢١) *White Paper on Human Rights in North Korea*, p. 72.

٤٥- وأشارت استنتاجات آلية الاستعراض الدوري الشامل وتوصياتها إلى مختلف أحكام القانون التي تحتاج إلى التعديل لتستوفي المعايير الدولية. وهذه بعض التدابير التي يمكن لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تبدأ باعتمادها، ما سيدل على وجود اهتمام حقيقي لديها بمعالجة حالة حقوق الإنسان في البلد. كما أنها فرصة مناسبة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتسمح للمقرر الخاص وللمفوضية السامية لحقوق الإنسان بالمشاركة في عملية الإصلاح وبتقديم المساعدة والمشورة المتخصصتين في إطارها.

واو - حرية الرأي والتعبير

٤٦- لاحظ المقرر الخاص باهتمام أن الحكومة تواصل، على ما يبدو، فرض قيود على وسائط الإعلام والمعاقبة على أي شكل من التجمع والتعبير تعتبره معادياً لها. وليس في البلد أي أحزاب معارضة سياسية مستقلة معروفة أو منظمات غير حكومية. ووسائط الإعلام المستقلة وحرية إدارة منظمات غير حكومية وإمكانية الاتصال بالمراسلين الدوليين، التي لا توجد حالياً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، كلها عناصر أساسية في مجتمع منفتح.

٤٧- وعلاوة على ذلك، تقتصر الاستفادة من خدمة الإنترنت على بضعة آلاف من الأشخاص وارتياد شبكة الإنترنت الدولية لا يتاح في الوقت الراهن إلاّ لأقلية ضئيلة وعدد قليل من المسؤولين الرفيعي المستوى والدبلوماسيين الأجانب عبر رابط عن طريق الساتل بخوادم موجودة في الخارج[٢٢]. ولا يرتاد الشبكة الداخلية إلاّ الأكاديميون ورجال الأعمال والموظفون المدنيون الرفيعو المستوى بإذن خاص.

٤٨- ومما يؤسى له أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحتل المرتبة الـ ١٧٧ من بين ١٧٨ بلداً في مؤشر إحدى المنظمات غير الحكومية لعام ٢٠١٠ في مجال حرية الصحافة[٢٣]، وهو ما يظهر مدى التحسن المطلوب فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير. ويدل على نطاق تقييد حرية الرأي والتعبير طبيعة العقوبة المفروضة على الصحفيين. ففي الأشهر القليلة الماضية، أُفيدَ بأن صحفيَّين من كوريا الشمالية ماتا في عام ٢٠٠١ في يودوك "موان - لي - س" رقم ١٥، وهو معسكر اعتقال يقع في شرق البلد. ولم يتضح هذا إلاّ مؤخراً بفضل معتقَل سياسي سابق[٢٤].

---

(٢٢) Reporters Without Borders, “Internet Enemies 2010 – North Korea”, 18 March 2010. Available from http://www.unhcr.org/refworld/docid/4c21f6708.html.

(٢٣) See Reporters Without Borders, “Press Freedom Index 2010”. Available from http://en.rsf.org/press-freedom-index-2010,1034.html.

(٢٤) See Reporters Without Borders, “Two journalists died in prison camp”, September 2010. Available from http://en.rsf.org/north-korea-two-journalists-died-in-prison-14-09-2010,38355.html.

٤٩- وعندما تكلم المقرر الخاص مع طالبي اللجوء في جمهورية كوريا، علِم أيضاً بالمخاطر التي يواجهها بعض طالبي اللجوء باستعمالهم للهواتف المحمولة، وبخاصة عندما يحاولون التنسيق مع المهربين لمغادرة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وأعرب من التقى بهم المقرر الخاص ممن فروا إلى اليابان عن دواعي قلق مماثلة فيما يتعلق بالقيود المفروضة على حرية الرأي والتعبير والغياب التام لتلك الحرية في كثير من الحالات. فقد ادعى بعضهم أنهم لم يكونوا في وضع يسمح لهم حتى بالتعبير عن مستويات عيشهم المتدهورة وأن الوسيلة الوحيدة التي كانوا يعلمون من خلالها ما يقع في الخارج هي أقراص DVD والفيديو المهربة.

٥٠- ويدعو المقرر الخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تسمح بالمشاركة في الحكم وبحرية التعبير والحصول على المعلومات وحرية تكوين الجمعيات، وذلك على النحو المنصوص عليه والمعترَف به في دستورها وقوانينها ذات الصلة وفي المعايير الدولية.

زاي - مرافق الاحتجاز والاصلاحيات

٥١- يقوم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نوعان من السجون: سجون لاحتجاز المجرمين السياسيين ومرافق احتجاز للمجرمين العاديين غير السياسيين.

٥٢- وتُصنَّف العقوبات بموجب قانون العقوبات لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى "عقوبة أساسية" أو "عقوبة إضافية". وثمة أربعة أنواع من العقوبة الأساسية وهي: عقوبة الإعدام والعمل الإصلاحي لمدة غير محدودة والعمل الإصلاحي لمدة محدودة والتدريب المهني (المادة ٢٨ من قانون العقوبات). وقد أضيفت عقوبتا العمل الإصلاحي لمدة غير محدودة والتدريب المهني خلال مراجعة قانون العقوبات في عام ٢٠٠٤. وتبلغ مُدد الأحكام بالعمل الإصلاحي غير المحدودة ١٥ سنة وأكثر، في حين تتراوح الأحكام بالعمل الإصلاحي المحدود المدة بين سنة و١٥ سنة. ويُحتجَز المدانون المحكوم عليهم بالعمل الإصلاحي لمُدد محدودة أو غير محدودة في المراكز الإصلاحية (كيوهواسي) ويقضون "عقوباتهم الإصلاحية" في القيام بأشغال (المادة ٣٠). والمجرمون الذين يُحكَم عليهم بعقوبات إصلاحية هم في العادة "مجرمون اقتصاديون أو عنيفون وغير سياسيين"، ويُحتجَزون في سجون مكتب التهذيب التابع لوزارة الأمن الشعبي[٢٥].

٥٣- وقد علم المقرر الخاص من مصادر شتى أن انتهاكات حقوق الإنسان تُرتَكب في جميع المراكز الإصلاحية. ويقوم موظفوها بضرب النزلاء في بعض الأحيان، ولكن يُفهَم من سياق الأمور أن النزلاء هم في أغلب الأحيان من يضربون نزلاء آخرين بتوجيه من الموظفين[٢٦]. كما يُدَّعى أن انتهاكات حقوق الإنسان، ومنها الوفيات، متفشية داخل

---

(٢٥) See *White Paper on Human Rights in North Korea*, p. 107.

(٢٦) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٤.

المراكز الإصلاحية[٢٧]. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظ المقرر الخاص تقارير بشأن ظروف المعيشة المزرية داخل هذه المراكز. وعلى سبيل المثال، فإن مركز كايتشون كيوهواسو الذي بني ليأوي أكثر من ٦٠٠ شخص (نحو ٢٠ شخصاً لكل زنزانة) يأوي حالياً زهاء ٦ ٠٠٠ سجين، ٢ ٠٠٠ منهم نزيلات[٢٨]. وهذه ادعاءات خطيرة بوجود مشاكل ينبغي التحقيق فيها وتصحيحها على الفور.

٥٤- وعدا المراكز الإصلاحية الرسمية، تشير تقارير إلى أن كوريا الشمالية تدير عدداً من "معسكرات الاعتقال السياسي" ومراكز التجميع ومعسكرات تدريب العمال. ويُسجن السجناء السياسيون فيما يُعرَف باسم "كوانليسو"، ويديرها مكتب إرشادات المزارع التابع لوكالة أمن الدولة. كما تدعى هذه المرافق في كثير من الأحيان "دوائر المراقبة" أو "الدائرة الخاصة للمراقبة الشمولية"[٢٩].

٥٥- ويمكن الوقوف على إشارات إلى هذه المعسكرات لتدريب العمال في بعض الصكوك القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فالمادة ١٨ من قانونها لإنفاذ الأحكام والقرارات، بصيغته المعدلة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، تنص بالتحديد على أن من بين أسباب تعليق إنفاذ الأحكام أن يكون "أي شخص يقضي عقوبة الأشغال التهذيبية أو الأشغال لغرض التدريب المهني أو الأشغال غير المؤدى عنها يعاني من مرض خطير وأن تكون امرأة حاملا في الأشهر الثلاثة قبل وضع الجنين والسبعة بعده". كما يمكن الوقوف على إشارات إلى معسكرات الأشغال لأغراض التدريب المهني في في النسخة المنقحة من قانون العقوبات لعام ٢٠٠٤ (على سبيل المثال، المادة ٣١)[٣٠]. وهذا يعزز رأي المقرر الخاص بأنه ينبغي أن تجرى إصلاحات لإنهاء استخدام هذه المعسكرات ولتعديل القوانين لضمان مطابقتها للمعايير الدولية.

٥٦- وقد استمع المقرر الخاص أثناء وجوده في اليابان وجمهورية كوريا إلى بعض الروايات الوصفية لظروف المحتجزين ومعاملتهم في مختلف المعسكرات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد أُفيد بأن بعض أفظع انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل التعذيب والاحتجاز دون محاكمة مع مراعاة الأصول الواجبة، تُرتَكب في هذه المعسكرات. وبموجب النسخة المنقحة من قانون العقوبات لعام ٢٠٠٤، يشمل من يعاقَبون باعتبارهم سجناء سياسيين أي شخص يتورط في التآمر لقلب نظام الدولة وخيانة الدولة والتجسس والإرهاب والدعاية ضد الدولة وإثارة القلاقل والتخريب والقتل والتدخل المسلح وإثارة الفتنة خدمةً

---

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ١٢٥.

(٢٨) *White Paper on Human Rights in North Korea*.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٠٨.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ١١٣.

لجهات أجنبية والقيام بأعمال عدائية ضد أجانب. ورغم أن قانون العقوبات أقل غموضاً بخصوص من هو السجين السياسي، فإن ما ينبغي أخذه في الاعتبار هو أنه لا يمكن أبداً تبرير ممارسة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة بصرف النظر عن طبيعة الجريمة. وبالمثل، فإنه من الأهمية بما كان أن تراعي الدولة الأصول القانونية الواجبة في جميع الأوقات وفي جميع المحاكمات.

٥٧- وسيواصل المقرر الخاص في تقاريره المقبلة التركيز على المراكز الإصلاحية وغيرها من أشكال مرافق الاحتجاز في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية آملا أن يحفزها هذا في نهاية المطاف على اتخاذ تدابير لتحسين الوضع في مختلف مراكز الاحتجاز والسجون.

حاء - طالبو اللجوء والاتجار بالأشخاص

٥٨- يزداد باطراد عدد من يأتون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلباً للجوء في جمهورية كوريا. وحتى أواخر التسعينات من القرن الماضي، شق أقل من ١ ٠٠٠ طالب لجوء من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طريقهم إلى جمهورية كوريا. غير أن ٢٠ ٠٠٠ منهم يقيمون حاليا في مآوي في جمهورية كوريا، وقد وصل عدداً قياسي منهم يبلغ ٢ ٩٢٧ شخصا في عام ٢٠٠٩ وحدها. ومن المهم الإشارة إلى أن بعضهم قضى عددا من السنوات في بلدان ثالثة قبل الوصول أخيرا إلى جمهورية كوريا. وبالتالي، لا يعكس الرقم المقدم تماماً عدد من يغادرون حالياً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقرابة ٧٧ في المائة ممن وصلوا نساء.

٥٩- وخلال بعثة المقرر الخاص إلى جمهورية كوريا، أتيحت له فرصة زيارة مركز هاناوون، وهو مرفق ترعاه الحكومة لإيواء طالبي اللجوء خارج سيول، ولمقابلة بعض الواصلين الجدد. وقد ترك هؤلاء الأشخاص جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إما بسبب انتهاكات قاسية لحقوق الإنسان أو نقص في الأغذية. وقد مكّنته هذه المقابلات من جمع معلومات مباشرة عن التجارب المرعبة التي عاشها طالبو اللجوء وهم في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفي طريقهم إلى جمهورية كوريا، حيث وقعوا في كثير من الأحيان ضحايا للمتاجرين بالأشخاص وللاعتداء الجنسي. ولدى مقابلة المقرر الخاص إياهم، أمكنه أن يرى أن آثاراً واضحة من قبيل اضطرابات ما بعد الصدمة الشديدة. ورغم أنهم سعداء لوجودهم في جمهورية كوريا أو اليابان، إلاّ أنهم قلقون بخصوص سلامة أحبائهم في بلدهم، حيث يخشون أن تواجه أسر من فروا من هناك عقوبات قاسية.

٦٠- وعلم المقرر الخاص أن عدة متاجرين بالأشخاص يشاركون في كثير من الأحيان في تأمين دخول طالبي اللجوء إلى جمهورية كوريا واليابان من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. والنساء والأطفال من طالبي اللجوء عرضة للخطر بشكل خاص. ففي عدة حالات، انتهى الأمر بالنساء، قبل أن يستطعن شق طريقهن إلى جمهورية كوريا واليابان، إلى

الزواج بأشخاص لا يعرفنهم وإنجاب أطفال في بلدان ثالثة من أجل مواصلة المكوث فيها بسلام دون التعرض للترحيل إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد عرض هذا الوضع طالبات اللجوء للاستغلال والعنف المترلي. وتفزعهن في كثير من الأحيان فكرة اللجوء إلى السلطات في بلدان أخرى لم يأنسن العيش فيها.

٦١- ومن ناحية إيجابية تقدم الآن مؤسسة هاناوون وهي مركز لمساعدة القادمين الجدد في التكيف مع المجتمع يضم مرافق ممتازة ما يلزم من الخدمات والتوجيه والتدريب المهني والتعليم للواصلين الجدد إلى جمهورية كوريا للتكيف مع مجتمعها. ويشعر المقرر الخاص بالإعجاب إزاء الهياكل الإدارية والمرافق المتاحة للواصلين الجدد. ويعترف بأن التكيف مع مجتمع جديد يستغرق الوقت وليس سهلاً على الإطلاق، ولكنه متفائل بأن طالبي اللجوء سينجحون في ذلك. ويكتسي دعم المتابعة المقدم إلى الواصلين الجدد بعد تركهم لمركز هاناوون أهمية بالغة في ضمان الاندماج المناسب في المجتمع ويرحب المقرر الخاص بهذه الآلية لتقديم الدعم.

٦٢- كما زار المقرر الخاص مدرسة هانغيوريه الإعدادية للمراهقين القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي فتحت أبوابها في عام ٢٠٠٦. وعلى غرار مركز هاناوون، فإن مدرسة هانغيوريه مرفق ممتاز يلبي الاحتياجات المدرسية للمراهقين القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومن دواعي الشعور بالإحباط معرفة أن عدداً من هؤلاء الطلاب يتامى. وتلقى بعضهم قليلاً من التعليم أو لم يتلقوا شيئاً منه في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويلزمهم بالتالي الوقت للتأقلم في المدرسة وبدء التعلم. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال العديد من الطلاب يعانون من مشاكل نفسية، ما يؤثر على دراستهم بدرجات متفاوتة. ولكن ثمة أمل لأن المدرسين مدربون على مواجهة هذه التحديات، ويطمئن التزامهم المقرر الخاص بأن لهؤلاء الأطفال مستقبلاً مشرقاً.

٦٣- وفيما يتعلق باليابان، فقد اعتمدت قانوناً مهماً في عام ٢٠٠٦ يرمي إلى معالجة العناصر المتصلة بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينص القانون، ضمن جملة أمور، على تدابير لحماية الأزواج اليابانيين للكوريين الذين هاجروا إلى اليابان والمقيمين الكوريين من اليابان الذين استقروا لاحقاً في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويرغبون في العودة إلى اليابان وطالبي اللجوء القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وقد اتخذت اليابان بعض الخطوات لتنفيذ بعض أحكام هذا القانون، ولكن المقرر الخاص يحثها على أن تقدم مزيد من الدعم إلى فئة الأشخاص المذكورة أعلاه، ما سيساعدهم على الاندماج في البلد بشكل أسرع وأفضل. ويلاحظ المقرر الخاص أنه توجد حالياً أيضاً منظمات غير حكومية يابانية تقدم بالأساس مساهمات طوعية من أفراد في اليابان.

٦٤- ويعي المقرر الخاص أنه، في حين يفر بعض الأشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب الاضطهاد، يتركها آخرون لأسباب اقتصادية. وبخصوص من يغادرون

البلد لأسباب اقتصادية، من المهم توفير الحماية لهم لأسباب شتى. إنه يجوز لمن يتركون بلدا لدواعي المعاناة الاقتصادية أن يتمتعوا بوضع اللاجئين إذا اضطروا للمغادرة بسبب السياسات الاقتصادية لحكومة ما. فثمة أسس جيدة للاستدلال بأن مغادرتهم حصلت بدافع الاضطهاد السياسي، وهو أحد الأسس الخمسة التي حددتها الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين.

٦٥- ومن المهم الاعتراف بمبدأ اللاجئين في عين المكان. ولا يجوز أن ينطبق مفهوم اللاجئ في عين المكان على من هم لاجئون لدى مغادرتهم لبلدهم وإنما على من أصبحوا لاجئين لاحقاً بسبب خشية مبررة من التعرض للاضطهاد لدى عودتهم. ويمكن لمن يغادرون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن يصبحوا لاجئين في عين المكان إذا كانت تعتريهم مخاوف مبررة من التعرض للاضطهاد لدى عودتهم. وفيما يتعلق بالهاربين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تعتبر حكومتهم مغادرة البلد دون ترخيص جريمة. وعلى سبيل المثال، تحظر المادة ٦٢ من القانون الجنائي على المواطنين السفر إلى بلد آخر دون ترخيص الدولة، وهو ما يشكل انتهاكاً واضحاً لالتزام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجب المادة ١٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٣١]. وعدا الحكم القانوني في حد ذاته، لا تزال تُسجَّل ادعاءات بممارسة مراقبة أشد صرامة لحركة الأشخاص، ولا سيما من يغادرون البلد. وتفيد التقارير المتوافرة، كما خلص المقرر الخاص إلى ذلك أيضا من خلال المقابلات التي أجراها، بأنه يمكن أن يتعرض الأشخاص القادمون من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عندما يعادون إليها للاعتقال والاحتجاز والضرب والعنف الجنسي والسخرة والإجهاض القسري والتعذيب، وفي بعض الحالات، للموت.

٦٦- ويرى المقرر الخاص أنه ينبغي مواصلة توفير الحماية، بما في ذلك المأوى، لمن يغادرون جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ويجب على جميع الدول أن تمتنع عن إعادتهم إليها قسراً.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٦٧- يود المقرر الخاص أن يشدد على ضرورة أن تكفل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حماية وتعزيز حقوق الإنسان إجمالاً في البلد على نحو ما تنص عليه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مع تركيز خاص وليس حصري على حرية التنقل وحرية التعبير والرأي وعقوبة الإعدام والتعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

٦٨- ويحث المقرر الخاص بقوة جميع الأطراف على استئناف المباحثات السداسية من أجل المعالجة الشاملة لمجموعة واسعة من المسائل، بما في ذلك السلم والاستقرار الإقليميان، وإيجاد بيئة لإحراز التقدم فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

(٣١) تنص المادة ١٢ من العهد على أن كل شخص حر في أن يغادر أي بلد، بما في ذلك بلده.

٦٩- ويشدد المقرر الخاص على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي دعماً إنسانياً متواصلاً إلى شعب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي ألاّ يكون تقديم المعونة الإنسانية، بما في ذلك المعونة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الغذائية والطبية وغيرها من الاحتياجات الإنسانية الملحَّة الخاضعة لسياسة "لا معونة بلا وصول"، مرهوناً بأي شروط سياسية.

٧٠- ويدعو المقرر الخاص سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى أن تعالج مشكل النقص الغذائي المتواصل في البلد باتخاذ تدابير فعالة من قبيل إعادة النظر في نظام التوزيع العام وتوجيه أو إعادة تخصيص الموارد المالية للقطاعات التي تعود بالنفع على الشعب عموماً.

٧١- وفيما يشيد المقرر الخاص بجمهورية كوريا وباليابان لإدماجهما طالبي اللجوء القادمين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنه يدعو جميع البلدان الأخرى التي يطلب فيها أشخاص من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية اللجوء أو التي يعبرونها إلى أن تحميهم وتعاملهم بإنسانية وتحترم مبدأ عدم الإبعاد، وفق ما تنص عليه اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين.

٧٢- ويشجع المقرر الخاص الاستئناف السريع للحوار بين جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجل إيجاد مناخ مؤات لتسوية عدد من المسائل، من قبيل لم شمل الأسر المنفصلة.

٧٣- وينبغي لسلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تعالج بطريقة شمولية حالات الاختطاف التي لم تُسوَّ، بما في ذلك مساءلة الموظفين المسؤولين عن عمليات الاختطاف هذه.

٧٤- ويُعرب المقرر الخاص عن قلقه من أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تبد حتى الآن أي التزامات بتنفيذ توصيات واستنتاجات آلية الاستعراض الدوري الشامل، ويحثها على أن تغتنم هذه الفرصة لتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان وأن تحدد توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي تعتزم قبولها.

٧٥- ويود المقرر الخاص أن يدعو حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الإقرار بضرورة التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان بغية النهوض بحقوق الإنسان على صعيد السياسات والبرامج.

٧٦- وختاماً يود المقرر الخاص أن يعرب عن تقديره الصادق لحكومتي جمهورية كوريا واليابان لاستقبالهما الحار. وقد أُمكنه الوقوف على جملة الآراء المتنوعة بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأقام صلات بجهات سيتفاعل معها في المستقبل.